

التحدي الحضاري الجديد بعد كامب ديفيد

الاهرام: ٧٨-١٠-٩

بقلم: نبيل راغب

لا شك أن مقررات كامب ديفيد تشكل نقطة انطلاق إيجابية وأصيلة صوب مرحلة جديدة من التحدي الحضاري الذي يتمثل في البناء الداخلي للأمة، والذي يبدأ ببناء الإنسان المصري وينتهي في البناء الداخلي الحيوية العامة من مسكن وتعليم وصحة وغذاء .. الخ فلا بد من توافر شرط الاستقرار لكي يستمر البناء في الارتفاع والنمو، وهو الشرط الذي لم يتوافر قبل مرحلة كامب ديفيد حين سيطر التوتر والقلق وخيم شبح الحرب والدمار على الجميع. ولا يمكن لأي تعمير حضاري أن يتم في جو مرهق بهذا الشكل لدرجة أن المواطنين لا يعرفون ما الذي سوف يأتي بعد الغد، فلم يكن الهدوء في المنطقة سوى هدنة مسلحة يمكن أن تنفجر في أية لحظة وتتحول إلى حرب مدمرة.

أما في مرحلة ما بعد كامب ديفيد فقد أصبح السلاح ممكناً لأول مرة منذ ثلاثين سنة مضت من الحروب التي لم يحصل منها أي طرف على أي مغنم سوى ضياع آلاف الشباب وتدمير إمكانات التعمير الحضاري. ولعل الترحيب الذي لقيته مقررات كامب ديفيد على مستوى العالم المتحضر يرجع إلى أن الوثيقة الأولى التي أطلق عليها اسم "إطار للسلام في الشرق الأوسط" تنص لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي على الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، كما تقضي بأن تكون لهم الفرصة لتقرير الكيفية التي يرغبونها لحكم أنفسهم من خلال حكومة ذاتية تستمر لفترة انتقالية أقصاها خمس سنوات. وتنص الوثيقة أيضاً على عدم إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في المنطقة خلال المفاوضات حول إقامة الحكم الذاتي، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة . كما تتيح الوثيقة لممثلي الفلسطينيين الاشتراك في المفاوضات الخاصة بالفترة التي ستعقب السنوات الخمس وبالتالي فيما يتعلق بمستقبلهم. وسيكون للممثلين الفلسطينيين المنتخبين فرصة متاحة للموافقة على الاتفاقية التي تنظم قواعد الوضع النهائي للمنطقة، كما أن لهم حق الاعتراض على كل الاقتراحات التي لا تتفق مع أهدافهم القومية.

وسوف تجري هذه المفاوضات على أساس جميع البنود والمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧.

أما الوثيقة الثانية التي أطلق عليها "إطار لإبرام اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل" فتتص على انسحاب إسرائيل من سيناء على مرحلتين: الأولى تشكل انسحاباً رئيسياً يتم في فترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة شهور بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية التي يجب أن توقع في غضون ثلاثة شهور. أما المرحلة الثانية فتشكل الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء في فترة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام بعد توقيع معاهدة السلام وقد أُلحِقَ بمقررات كامب ديفيد نصا القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ اللذين أصدرهما مجلس الأمن.

يترتب على ما سبق أن الذين يرفضون مقررات كامب ديفيد يرفضون في الوقت نفسه التطور الحضاري للأمة العربية التي عانت الأمرين على مر ثلاثين عاماً من الدمار وإراقة الدماء مما أجبرها على التخلف عن المسيرة الحضارية للعصر كله. هذا بالرغم من الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والنفطية الهائلة التي تملكها، لكن عدم توافر عنصر الاستقرار قضى على أية تطلعات حضارية في حين أن العالم يسير الآن بسرعة الصاروخ. لذلك ليس هناك أي معنى لموقف دول الرفض - أو دول الصمود والتصدي كما يحلو لها أن تسمى نفسها - سوى أنها تحاول أن تجعل من نفسها عقبة في سبيل عودة الحضارة العربية لكي تأخذ مكانها تحت الشمس، فهي بموقفها الغريب والمعرض هذا ترفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتتكبر عليه فرصته في تقرير الكيفية التي يحكم بها نفسه حكماً ذاتياً، وترغب في استمرار إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، كما يعني موقف دول الرفض منع الفلسطينيين من الاشتراك في المفاوضات التي تقرر مستقبلهم، أما بالنسبة لسيناء فيتمثل الحلم الأكبر لجبهة الرفض في استمرار احتلال إسرائيل لها، بحيث يتصاعد النزيف الاقتصادي والحضاري الذي تعاني منه مصر من جراء التعبئة شبه الدائمة والاستعداد الدائم لاحتمالات الحرب القائمة. ولاشك أن الهدف الأساسي لكل دولة من دول الرفض هو اقتناص زعامة العالم العربي من مصر عندما تجبرها الظروف على وضع انفها في التراب. أي أن هذه الدول تظن أن الزعامة ليست سوى فرصة عابرة يمكن اقتناصها في

غفلة من الزمن، وتجهل بذلك أو تتجاهل أو تتغابي عن أن للزعامة القومية شروطاً حضارية وتاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية واجتماعية.. الخ تضرب جذورها في أعماق الماضي الذي شكلها وصاغها، ولا تتوافر إلا لمصر التي هيأها القدر لهذه التبعة.

من هنا كان الهراء الذي صدر عن مؤتمر دول الرفض الذي عقد أخيراً في دمشق، وهو الهراء الذي لا يستحق أن نتصدى له بالتعقيب والتحليل لأنه لا يساوي ثمن الخبر الذي كتب به.

فقد أثبت زعماء دول الرفض بموقفهم هذا أنهم يسبحون ضد التيار الحضاري الذي اكتسب في المنطقة العربية دفعات قوية ومتجددة بعد نجاح مؤتمر كامب ديفيد. ويبدو أننا أدمنا في عالمنا العربي السباحة ضد تيار الحضارة العالمية المعاصرة طلباً للمزيد من التخلف والانهيال. لكن الرئيس السادات ألقى بكل هذا الهراء خلف ظهره وتطلع إلى المستقبل بثقة وإدراك لكل أبعاده الحضارية. وبهذه الروح خاض معركة كامب ديفيد الدبلوماسية لكي يخرج منها بكل الإنجازات العربية التي ورد ذكرها في مقررات المؤتمر.

هذا على المستوى العربي القومي، أما على المستوى المصري الوطني فإنه يتحتم علينا الاستعداد بكل إمكاناتنا البشرية للتحدي الحضاري الجديد بعد مرحلة كامب ديفيد. ذلك لأن تحدي السلام لا يقل في خطورته بأية حال من الأحوال عن تحدي الحرب. بل أنه يشكل القاعدة إذا كانت الحرب تمثل الاستثناء. ففي زمن الحرب أو الهدنة المسلحة نركز كل همنا على بناء الجندي المصري وإنشاء القاعدة الحربية وصنع أو استيراد السلاح الجديد، أما في زمن السلم فتتفرع همومنا وتتشعب بحيث لا تصبح المسألة مقصورة على بناء الجندي بل تمتد لتشمل بناء الإنسان المصري بكل ما تحمله هذه المهمة من مشاق وصعاب جمة. فالقضية ليست مجرد إقامة المصانع والمدارس والمستشفيات، وإنشاء الطرق ووسائل الاتصال المختلفة. فهذه كلها وغيرها تقع تحت بند المظاهر المادية للحضارة الإنسانية، وهذا لا يعني التقليل من شأن هذه المظاهر، لكنها تأتي في المرتبة التالية للمظاهر الروحية والفكرية التي تتمثل في بناء الإنسان المصري.

إننا لا نستطيع أن نعتبر السلام غاية في حد ذاته، بل وسيلة لا بد أن تؤدي إلى التقدم الحضاري الذي نرجوه لامتنا، ويجب أن نضع في أذهاننا إلى المعارك التي نتأهب لخوضها بعد كامب ديفيد أخطر وأشرس من معركتنا العسكرية والسياسية مع إسرائيل. من هذه المعارك على سبيل المثال لا الحصر - معركة الأمن الغذائي، والثورة الإدارية، ومحو الأمية، والتأمين الصحي، والممارسة الديمقراطية.... الخ، وهي معارك تحتاج منا إلى كل رصيدنا من الصبر الواعي، والمنهج العلمي، والتفكير المنطقي، والتخطيط المدروس، والحساب الاستراتيجي، وخاصة أن هذه المعارك تأجلت كثيراً - لمدة تزيد عن ربع قرن. بسبب منح الأولوية المطلقة لمعركتنا العسكرية التي أزمنا معنا كالمرض الخبيث. واستطاع الرئيس السادات أن يستأصله جراحياً بمعركة أكتوبر ثم قضى عليه نهائياً بالعلاج العلمي المتأني في مرحلة ما بين مبادرة السلام ومؤتمر كامب ديفيد.

من هنا كانت ضرورة محافظتنا على كل الأبعاد القومية والفكرية والحضارية والإنسانية للسادس من أكتوبر، لأنه بالنسبة لنا يعد مولد الحضارة المعاصرة والأصيلة في نفس الوقت، المعاصرة والأصيلة في نفس الوقت، المعاصرة لأنها استطاعت أن تهزم أحدث أسلحة العصر في استعباد الشعوب واستنزاف طاقاتها، والأصيلة لأنها امتداد حي وعضوي للحضارة المصرية والعربية القديمة، والسادس من أكتوبر هو التطبيق العملي لنظرية أرنولد توينبي في مولد الحضارات، وهي النظرية التي هاجمها كثير من المؤرخين العنصريين المغرضين، يرى توينبي أن مولد الحضارة لا يرجع إلى تفوق جنسي بشري معين، أو إلى عوامل مساعدة وظروف ملائمة بشكل غير عادي، بل يعزي إلى ظروف قاسية بشكل غير عادي، وهذه الظروف تمثل تحدياً مصيرياً لمجتمع ما بحيث يتحتم عليه الاختيار بين البقاء أو الفناء، بين الوجود والعدم. لذلك يتحفز هذا المجتمع ويحشد كل طاقاته لمواجهة هذا التحدي وخوض معركة البقاء الحضاري، والمحافظة على كيانه الإنساني. فإذا ما نجح في مواجهة التحدي، ورجحت كفته في صالحه فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى خلق الحافز القوي والمستمر لزيادة قدرته الخلاقة إلى حد كبير، وتنمية طاقاته الروحية والمادية بحيث يتبع هذا ما نطلق عليه "مولد الحضارة".

ولولا معركة أكتوبر المجيدة لما استطعنا أن نجعل قضيتنا مسألة عالمية ساخنة بل وملتهبة متفجرة، ولما استطعنا تحرير سيناء حتى منطقة المضائق، ولما استطاع الرئيس السادات أن يقوم بزيارته التاريخية المذهلة إلى القدس، ولما استطاع الرئيس كارتر أن يقوم بدوره كشريك كامل في مباحثات كامب ديفيد التي انتهت بوضع الإطار الشامل لتحرير كل شبر من سيناء وإجلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي عنها تماماً.

إن خصائص الشعب المصري التي تمد جذورها حتى منابع حضارته الفرعونية قد منحتة من الأصالة والصلابة والموهبة الخلاقة، والقدرة على الابتكار وخلق الظروف المواتية ما مكنه من قبول التحدي وقهر كل العقبات في سبيله، وسوف يحكي التاريخ أن السادس من أكتوبر العظيم كان خير إثبات عملي لنظرية توينبي في مولد الحضارة وازدهارها، ومع هذا يجب أن ندرك أن المحافظة على استمرار النجاح أصعب بكثير من تحقيق النجاح ذاته، لذلك حرص السادات دائماً على التأكيد بأن مهمة التعمير لا تقل في الصعوبة عن مهمة التحرير، بل أن التحرير هو مجرد مقدمة قصيرة لمهمة طويلة هي: ملحمة التعمير الحضاري.